أثر أمن الطاقة في سياسة الصين الاقتصادية أتجاه المنطقة العربية ١٩٩٠_ ٢٠١١

الاستاذ المساعد الدكتور
احمد رحيم فرهود العكيلي
جامعة القادسية – كلية الصيدلة

أثر أمن الطاقة في سياسة الصين الاقتصادية أتجاه المنطقة العربية ١٩٩٠ـ ٢٠١١

Positive energy contributions in China towards the Arab region 1990-2011

الاستاذ المساعد الدكتور
احمد رحيم فرهود العكيلي
جامعة القادسية – كلية الصيدلة

Assistant Professor Doctor
Ahmed Rahim Farhoud Al-Ukaili
Al-Qadisiyah University - College of Pharmacy
ahmed raheem@qu.edu.iq

الملخص :

كشفت هذه الدراسة أن الصين تنتهج سياسة الباب المفتوح في رسم علاقاتها ، وتستخدم في ذلك مختلف الأدوات المتاحة لديها لتدعيم سياستها الخارجية ومنها قوتها الاقتصادية عبر تعظيم انتاجها والعمل الدولي المشترك عبر الجهود المبذولة في مناطق الصراع خاصة في المنطقة العربية مع رفضها للحلول العسكرية وتبني الخيارات السلمية ، وكذلك بناء شبكة من العلاقات الودية مع مختلف دول العالم ، كما يلاحظ أن العلاقات العربية – الصينية تمر بمرحلة دقيقة تتطلب مراجعة نقدية للإنجازات التي تحققت بين العرب والصين ومحاولة معالجة العقبات التي تحول دون تطوير تلك العلاقات بما يتماشى مع وزن العرب والصينيين في المجتمع الدولي الراهن ، إلا أن الصوت العربي ليس متجانساً ، كما أن المصالح العربية فيما يتعلق بالتعامل مع الصين ليست متماثلة ، كما أن ما لدى العرب من تكنولوجيا ربما لا يشكل دافعاً قوياً لتطوير تلك العلاقات ومن ثم فان

جزءاً مهماً من مسؤولية تطوير العلاقات العربية – الصينية يقع على العرب ، لكن جزء آخر يقع على عاتق الصين وذلك على الاقل لحماية مصالحها التجارية والنفطية والاستراتيجية في الوطن العربي فهي لم تتحرك بالشكل المناسب لحماية مصالحها وعليه فإن استمرار الوتيرة الراهنة للعلاقات العربية الصينية سيؤدي في السنوات معدودة إلى رسوخ إدراك عربي أن الصين لم تعد عاملاً مؤثراً في معادلات الشرق الأوسط ، لذا من الأفضل بناء مشاركات استراتيجية مع القوى المؤثرة في تلك المعادلات فالعلاقات العربية الصينية كانت تتأثر بجملة من العوامل ، لاسيما عامل علاقات الصين مع دول الجوار الإقليمي للمنطقة العربية من جهة وعامل التنافس مع القوى العظمى من جهة ثانية ، فقد كان للعامل الإيراني دور فعال في تراجع الصين عن تعاملها مع بعض الدول العربية ، لاسيما في مجال النفط كون المنطقة العربية تعد منطقة نفوذ امريكي والصين لا ترغب في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية ، فضلاً عن عامل الكيان الصهيوني العدو للدود للعرب ، وهنا لابد من التساؤل عن مدى نجاح الصين بأن تكون هي الركيزة الاساسية في خلق علاقات تجارية مع الدول العربية تعتمد على المشاريع الاستثمارية بعيد عن الاعتماد على النفط فقط خاصة وان اغلب هذا الدول تطمح في فك ارتباطها أو تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية .

الكلمات الدالة : أمن الطاقة – الصين – السياسة – الاقتصادية .

Summary :

This study began in America to pursue an open door policy in the United States of America to sell it in these foreign relations of selling it abroad as well asbuilding a network of friendly relations with the countries of the world, and relations begin in line with the weight of the Arabs, China and China However, the Arab voice is not homogeneous, just as the Arab interests with regard to dealing with China are not identical, and the technology that the Arabs possess may not constitute a strong motive for the development of these relations. Hence, an important part of the responsibility for developing Arab-Chinese relations lies with the Arabs. But another part falls on China, at least to protect its commercial, oil and strategic interests in the Arab world. It has not moved appropriately to protect its interests. Therefore, the continuation of the current pace of

the Arab region is an area of American influence, and China does not want to confront the United States of America, in addition to the factor of the Zionist entity, the sworn enemy of the Arabs, and here it is necessary to question the extent of China's success in being the main pillar In creating commercial relations with Arab countries based on investment projects Far from relying on oil only, especially since most of these countries aspire to disengage or depend on the United States of America.

Keywords: energy security – China – politics – economics.

Arab-Chinese relations will, in a few years, lead to the consolidation of an Arab realization that China is no longer an influential factor in the equations of the East. middle, Therefore, it is better to build strategic partnerships with the influential powers in these equations. The Arab-Chinese relations were affected by a number of factors, especially the factor of China's relations with the regional neighboring countries of the Arab region on the one hand, and the factor of competition with the great powers on the other hand. The Iranian factor had an effective role in the decline of China about its dealings with some Arab countries, especially in the field of oil, because

المقدمة :

أن حركة الصين نحو المنطقة العربية على مدى تاريخها السابق حتى عام ٢٠١١ خلقت دافعاً مهماً مفاده أن المنطقة العربية واحدة من المناطق التي يتوقف عليها التوسع في أداء الأدوار والمكانة العالمية ، بالإضافة إلى ذلك كانت الصين قد اسست عبر تاريخها علاقات سلمية مع دول الشرق الأوسط عامة ، حتى المراحل المتأخرة من القطبية الثنائية ، فتاريخياً كانت الصين ترتبط بدول المنطقة العربية عبر التجارة البحرية وتجارة طريق الحرير البرية ، ولما تغير النظام السياسي في الصين وتحولت إلى نظام شيوعي فأنها لم تعط ظهرها للدول الشرق أوسطية ، إنما تعاملت معها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ضمن ما عرف بمجموعة دول عدم الانحياز .

كما استمرت الصين تناصر القضايا العربية ، ومنها قضية العرب في الصراع العربي مع الكيان الصهيوني وقضية التنمية والاستقلال ، واستمرت في هذا المنحى حتى نهاية الثمانينات عندما اهتز النظام الإقليمي العربي على أثر تدخل العراق في الكويت وحدوث حرب الخليج

الاولى عام ١٩٩١ ، والتي احدثت ارتباكاً واسعاً وإضعافاً لمواقف دول المنطقة ، ثم اتجهت الصين بعدها إلى الانفتاح على تطوير علاقتها مع الغرب ، وفي هذه الاثناء استمرت الصين تحافظ على استمرارية وتوسع علاقتها الشرق أوسطية ، ولاسيما العربية مركزة على الجوانب التجارية ، فهي تصدر السلع والخدمات والاسلحة إلى هذه الدول من منطلق تجاري ، وعلاقتها السياسية مع هذه الدول لم تصل بها إلى مستوى الصدام مع الغرب ، كونها نظرت إلى الشرق الأوسط كمنطقة نفوذ أمريكية ، في حين أن اهتمام الصين السياسي ينحصر بمنطقة جنوب شرق آسيا وشرقها ، وبحر الصين ، بحكم قوة الصين النامية ، أي أن الصين أسست قبل عام ٢٠٠١ انطلاقتها ، الشرق أوسطية ، كونها قوة دولية نامية من دول خلفيات تاريخية سلبية مع دول وشعوب المنطقة .

تحاول هنا الدراسة الاجابة عن مجموعة من تساؤلات الاتية :

١- ما طبيعة العلاقات بين الدول العربية والصين بين عامي (١٩٩٠- ٢٠١١) ؟

٢-هل كان التوجه الصيني إلى المنطقة العربية له ابعاده الاستعمارية ؟

٣-هل استمرت الصين في اتباع سياسة اقتصادية واحدة متناغمة خلال مرحلة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١١)؟

٤- ماهي عوامل جذب الصين للمنطقة العربية ؟

٥-ماهي الاستراتيجية التي اتبعتها الصين لدخول الاسواق العربية ؟

تكمن اهمية الدراسة واسباب الاختيار في كونها تركز على تنامي أهمية الصين الاقتصادية في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين ، فضلاً عن العلاقات المتقدمة في المجالات كافة بين العرب والصين في القرن الواحد والعشرين ، لاسيما في ظل مرحلة كثرت فيها التغيرات الدولية مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وما ترتب على ذلك الانهيار من بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي أوحد تقود العالم ، فضلاً عن أحداث أيلول لعام ٢٠٠١ ، وما نتج عنها من تغيرات في سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية وما مدى تأثير ذلك في العلاقات العربية الصينية ، بالإضافة إلى محاولة فهم العلاقة القائمة بين الصين والعدو اللدود للعرب الكيان الصهيوني وما مدى تأثير تلك العلاقة على امن الخليج العربي .

كما تهدف الدراسة إلى إلقاء الاضواء على العوامل الاقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية العربية – الصينية وما مدى تأثير تلك العوامل في الخليج العربي من جهة ، وفي

الصينيين من جهة أخرى ، مع توضيح حجم الدعم الصيني للعرب بين عام ١٩٩٠- ٢٠١١ ، وهل تأثير هذا الدعم بفعل سياسة الصين البراغماتية ؟

قسمت دراسة موضوع أثر أمن الطاقة في سياسة الصين الاقتصادية تجاه المنطقة العربية ١٩٩٠-٢٠١١، على مقدمة وثلاث محاور جاء المحور الأول بعنوان : **مرتكزات السياسة الاقتصادية الصينية تجاه المنطقة العربية** ، ودرس المحور الثاني : **أمن الطاقة في استراتيجية الصين لدخول الاسواق العربية** ، بينما بحث المحور الثالث : **عوامل جذب الصين إلى المنطقة العربية** .

المحور الأول : مرتكزات السياسة الاقتصادية الصينية تجاه المنطقة العربية :

لقد بدء التوجه الصيني نحو المنطقة العربية منذ مدة ليست بالقصيرة ، والمنطقة العربية كنظام قيد التشكيل أنما هي حصيلة دول عدة ، والصين في حركتها نحو هذه المنطقة لها ثلاث توجهات قابلة للملاحظة ، أحدهما سابق على عام ١٩٤٩ ، وفيه كانت تقيم علاقات تجارية مع هذه المنطقة من دون أن كون لها علاقات سياسية فاعلة على نحو عكس وجود رغبات صينية محدودة جداً للانغماس بالتفاعلات الدولية ، والاخر بين ١٩٤٩-١٩٩٠ ، وخلالها تبنت الصين والاهتمام بالدول النامية باعتبارها دول وشعوب تعرضت لاضطهاد غربي رأسمالي ، واتجهت إلى التعاون معها من دون الاصطدام بالغرب ، والاتجاه الاخير لما بعد العام ١٩٩١ ، وفيه بدأنا نشهد تحولاً في الفلسفة الصينية ، فالحديث الذي كانت تركز عليه الصين أنها لن تتفاعل بفاعلية مع العالم إلا في اعقاب خمسون عاماً كما اطلقته في بدء ثورة الاصلاحات عام ١٩٧٨ ، بدء يتغير وصار الحديث عن أن الصين عليها أن تضمن مكانة في العلاقات الدولية وتحديداً في المناطق الاستراتيجية ليس بدلالة الرغبة بالصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية أنما بدلالة أن العالم لن ينتظر الصين لحين اكمال مسيرة الاصلاح بداخلها ، وهذا الامر دفع الصين إلى الدخول بقوة في المنطقة العربية ، على صعيد الطاقة والسلاح والتجارة ، وبدأت تبحث عن حوار مع العرب ، ومع الايرانيين بشأن ما يمكن أن تقوم به الصين لتفهم الشرق الأوسط، ولتوسع من دائرة العلاقات بين الطرفين[١] .

نجحت الصين التي كانت سابقاً تعد من بين الدول المتأخرة ، أن تحقق الاعتراف بها كإحدى الدول المؤثرة في التفاعلات الدولية ، وكدولة أساسية في تفاعلات النظام شرق آسيوي ، وأحد أبرز الشركاء الاقتصاديين للعرب ، ومن جهة أخرى تحولت أنماط الحركة السياسية الخارجية الصينية حيال العرب من مضمون إلى آخر تبعاً

للتحولات الجوهرية التي مرت بها عموم هذه السياسة عبر الزمان ، ففي عهد ماو تسي تونغ حلت مجموعة من الكوابح قللت من العلاقة بين الصين والعرب كان أبرزها محدودية القدرة الصينية على مساعدة العرب بشكل فعلي ، والانشغال بالصراع مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي ، والبعد الجغرافي عن الوطن العربي ، كلها اسباب دفعت بالصين إلى عدم الاهتمام بالمنطقة العربية ، وإرساء علاقات صينية – عربية حقيقة ، بيد أن هذه العلاقة لم تتجاوز حدود العلاقة الديبلوماسية الرسمية بعد تحول إلى سياسة الانفتاح على الأصدقاء القدامى ، وإنما امتدت لتشمل دولاً عربية أخرى ومنها الخليج العربي ، وانطلاقاً من ركائز السياسة الخارجية الصينية الجديدة وتفاعلاً مع معطيات الواقع العربي الراهن ، يلاحظ أن السلوك السياسي الخارجي الصيني حيال العرب سيتمحور حول استمرار الصين في حرصها على تطوير علاقاتها مع الدول العربية عموماً ، والمحورية خصوصاً ، ومنها دول الخليج العربي ، إدراكاً منها لأهمية هذه الدول بالنسبة لها ، ولاسيما على الصعيد إشباع حاجاتها النفطية والاقتصادية والاستثمارية [٢] .

من المرجح أن الصين ستتعامل أيضاً مع الدول العربية وفق مخرجات نوعية وعلاقتها هي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ونوعية علاقات العرب بالأخيرة ، إلى أن تصبح هي قوة عظمى تتصرف حيال العرب بأريحية ، ومما يسهل ذلك أمران ، أولهما أن المصالح الصينية في الوطن العربي ستكون في المستقبل قد تطورت على نحو أعمق وأشمل ، ومن ثم أصبحت حاجتها للعرب أوطد ، وهذا يفضي بها إلى الأخذ وتبعاً لطبيعة الموقف السائد بسياسة الترغيب والترهيب لحماية هذه المصالح ، وثانيهما أن التراجع التدريجي المحتمل للدور الأمريكي ، سيفضي بالمقابل إلى تسريع اقتران الهيكلية الدولية بخاصية تعدد الأقطاب ، وتفيد تجارب التاريخ أن هذه الهيكلية اقترنت دائماً بالتنافس والصراع بين الأقطاب الدولية على تلك المناطق الجغرافية المهمة في العالم ، وبما أن الوطن العربي سيبقي من بينها ، وستكون الصين من بين تلك الأقطاب التي ستتنافس وتتصارع عليه وبالتالي فإن أنماط السلوك السياسي الخارجي الصيني تؤكد أن مشهد ديمومة التردي العربي يلغي حاجة الدول الأخرى ،إقليمياً وعالمياً ، إلى إعادة هيكلية سياساتها الخارجية حيال الوطن العربي وعلى ذلك النحو الذي يأخذ المصالح العربية بعين الاعتبار ، بيد أن مثل هذه الحاجة ستصبح أكثر إلحاحاً عندما يقترن المستقبل العربي بمشهد يعكس قدرة العرب الكامنة على الارتقاء الحضاري والتأثير الدولي لصالحهم كدولة وأمة [٣] .

إذا الاقتصاد واحد من أكثر الدوافع المؤثرة في الحركة الصينية عالمياً ، فالاقتصاد الصيني يعاني الكثير ، إذا تكمن هذه المعاناة في أن الاقتصاد الصيني يعتمد على التصدير في تحقيق معدلات النمو المرتفعة ، كما أن أغلب التكنولوجيا والمشاريع الصينية إنما تعتمد على ما يتدفق من الغرب من تكنولوجيا ورأس مال ، ومن ثم فأن اغلاق الأسواق بوجه الصين أو سحب الاستثمارات الأجنبية سيجعل الصين تعاني بشدة ولإدامة النمو الاقتصادي الصيني ، فالأخيرة بحاجة إلى[٤] :

أ – تدفق الاستثمارات الأجنبية ومعها التكنولوجيا الغربية ، فالاقتصاد الصيني بدأ عام ١٩٧٨ وهو متأخر عن العالم بعدة مراحل تكنولوجية ، ووضعت زعامات الصين هدف استقطاب التكنولوجيا والاستثمارات في قمة أولوياتهم كشرط لازم للتحول ، وبالفعل تدفقت الاستثمارات الأجنبية للصين حقيقة كانت الصين تعمل على عدم حصر دخول الاستثمارات بالاستثمار الغربي فقط وإنما ركزت في السنين الأخيرة على دخول المستثمرين العرب للاقتصاد الصيني ولهذا تمت أكثر من جلسة حوار عربي – صيني خلال العقد الأخير من الزمن ، وانشاء منتدى دائم للتعاون العربي – الصيني ، لمناقشة سبل التوسع بالعلاقات بين الطرفين ، خصوصاً وأن المستثمرين العرب قد صدموا بطريقة تعامل الغرب مع رؤوس الأموال العربية عام ٢٠٠١ ضمن استراتيجية التعامل مع الارهاب[١] .

ب – استمرار وجود اسواق مفتوحة أمام البضائع الصينية ، وتمثل المنطقة العربية بعدد سكانها الذي يناهز قرابة ٣٠٠ مليون نسمة ، لاسيما مصر وبلاد الشام والعراق وفلسطين المحتلة واحدة من المناطق التي يمكن للصين الدخول إليها وتحقيق منافسة فيها ، خصوصاً وأن أغلب السلع الغربية هي سلع مرتفعة الثمن لا تتناسب مع مستوى الدخل لمواطني المنطقة [٥] .

ومع كل ما سبق يلاحظ أن هناك اختلال في الميزان التجاري بين الطرفين الصيني والعربي بشكل مزمن لصالح الصين ، فطبقاً لإحصاءات عام ١٩٩٥ بلغ إجمالي الصادرات الصينية إلى الدول العربية ٤،٢٢ مليار دولار تشكل ٢،٨ % من إجمالي الصادرات الصينية ، كما بلغ إجمالي وارداتها من الدول العربية ٢،٤٤ مليار دولار تشكل ١،٩% من إجمالي وارداتها ، بالإضافة إلى ذلك أهمية قيام الصين بفتح أسواقها أمام الصادرات العربية من السلع المصنعة وهو أمر تم طرحه في الندوة التي عقدها مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٦ عن العلاقات المصرية الصينية بمناسبة مرور ٤٠ عام على تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين وبمشاركة السفير **(يانج فو شانج)** سفير جمهورية الصين الشعبية

في القاهرة آنذاك وقد كانت وجهة النظر المصرية هي : أن التبادل التجاري مع الصين مازال عملية محكومة بالقرار السياسي الحكومي ، ومن ثم فإنه من الصعب تعديل الخلل المزمن في الميزان التجاري المصري الصيني[٦] .

كذلك يلاحظ أن تبادل الاستثمارات بين العرب والصين مازال محدوداً ، وأن الاستثمارات العربية في الصين تفوق الاستثمارات الصينية في الوطن العربي ، والا توجد إحصاءات محددة عن حجم الاستثمارات المتبادلة ، لكن المؤشرات الأولية تشير إلى ذلك ، فمع بداية التسعينات يمكن رصد مؤشرات فيما يتعلق بالتبادل التجاري وفق الآتي [٧] .

١- في عام ١٩٩٤ وقعت شركة الصين لاستيراد وتصدير التكنولوجيا اتفاقاً مع شركة بن لادن السعودية لإنشاء مصنع للسماد باستثمار صيني – سعودي في الجبيل بمساهمة صيني قدرها ٤٩% من رأس المال.

٢- في عام ١٩٩٦ اتفقت مصر والصين على مساهمة الاخيرة في مشروع إنشاء منطقة صناعية حرة في شمال خليج السويس تسهم الصين بحوالي ١٠% من رأسماله لكن المساهمة الصينية لم تكتمل ، وصرح رئيس الوزراء الصيني شورنجوى في ١٧ تموز عام ١٩٩٨ بأن الصين مازالت بحاجة إلى دراسات جدوى للمشروع .

٣- في عام ١٩٩٨ اتفقت شركة أرامكو السعودية مع شركتي أكسون الأمريكية و فوجيان الصينية على إقامة مجمعاً للبتروكيماويات في إقليم فوجيان تمتلك آرامكو ٢٥% من أسهمه .

٤- في عام ١٩٩٨ اتفقت الصين مع تونس على مضاعفة إنتاج مصنع الأسمدة الكيماوية التابع للشركة العربية الصينية في جنوب تونس ، إذا يصل الانتاج إلى ٩٦٠ ألف طن سنوياً ، وبالفعل ، أصبحت الصين ترفع سقف علاقاتها بدول المنطقة العربية بعد عام ١٩٩١ وصولاً إلى أحداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي جعل الصين ودول المنطقة العربية عامة تعيد النظر بعلاقتها وتطويرها ، عموماً فأن وجود رغبات التوجه الفاعل ، نحو المنطقة العربية من قبل الصين ليس بذلك الأمر اليسير ، فالمنطقة العربية فيها معوقات ومحددات تجعل تفاعلات الصين فيها غير مستقرة وخطيرة ، كما أن الصين نفسها فيها محدد لبلوغ هذه المرتبة من التفاعل ، ويمكن وضع المحددات في خانتين ، داخلية متعلقة بالصين ، وخارجية متعلقة بالمنطقة العربية بوصفها مجالاً حيوياً للمصالح الأمريكية ، استراتيجياً واقتصادياً وحضارياً ، كما أن هناك الكيان الصهيوني التي ينظر إليها صناع السياسة الأمريكية بوصفها مصلحة لا يمكن تركها من دون حماية[٨] .

وعليه يحتاج النمو الاقتصادي الصيني إلى موارد مختلفة ، ورغم أن الصين تملك الكثير من الموارد ، الفحم بكميات تجارية ، والنفط والغاز أيضاً بكميات تجارية ، والعديد من المعادن الفلزية ، إلا أنها وبعدد سكان يقارب ١،٣ مليار إنسان ، وبمعدلات تنمية استمرت فوق ٩% طوال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠١ ، فأنها تحتاج إلى الاستيراد لسد جانب من عدم تناغم الانتاج المحلي والاحتياجات ، وأن كانت الصين قد اكتفت من الفحم الا أن انتاجها من النفط والغاز الطبيعي أصبح أقل من معدل استهلاكها ، وهو ما رفع سقف استيرادها منهما إلى مستوى ٣مليون برميل في اليوم من النفط عام ٢٠١٠ ، وإلى ٦،٣ مليون برميل في اليوم من مجموع ١٠ مليون برميل في اليوم من متوسط ما استهلكته عام ٢٠١٥ ، ويتوقع أن تبلغ متوسط كمية استيرادها من النفط إلى ١٢ مليون[٩] .

نلاحظ مما تقدم أن العلاقات الصينية العربية تقوى وتضعف وفق تقارب العلاقات الامريكية الايرانية ، فدول مجلس التعاون الخليجي مثلاً أخذت تبحث عن حلفاء لها عندما وجدوا أن هنالك تقارب بين واشنطن وطهران فوجدوا ضالتهم في الصين التي بدورها كانت تنظر إلى إيران كحليف نفطي معاد لواشنطن ، لكن هذه الفاعلية قلت وتراجعت بعد دخول الاتحاد الأوربي كمنافس على حصة النفط الايرانية ، والحقيقة تنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين ليس كثاني مستورد للنفط الخليجي بل كون الصين سوق للمنتجات البتروكيمياوية والصناعات المعدنية التي أخذت تتوسع وتأخذ حيزاً كبيراً في الخطط والاستراتيجيات طويلة المدى لدول مجلس التعاون مؤخراً لتنويع الموارد ومصادر الدخل .

المحور الثاني : أمن الطاقة في استراتيجية الصين لدخول الاسواق العربية :

١- مفهوم أمن الطاقة :

أن مفهوم أمن الطاقة يشمل الاستقرار الداخلي والسياسي والامني للبلاد المصدرة والمستوردة للبترول والذي يعد من أهم العوامل المساعدة لأمن الطاقة ، كما أن الاستقرار الإقليمي التي تتركز فيه عمليات انتاج وتصدير مصادر الطاقة مثل المنطقة العربية له أهمية قصوى في دعم هذا المفهوم ، بما في ذلك البعد الجغرافي والمناطق التي تمر منها إمدادات الطاقة ، وكذلك البعد الامني لعمليات نقل مصادر الطاقة من خلال أنابيب البترول والغاز المنتشرة في جميع القارات وأيضاً من خلال ناقلات النفط والغاز المسال التي تجوب البحار والمحيطات[١٠] .

من جهة أخرى عرفت الخطة الخمسية العاشرة في الصين (٢٠٠١-٢٠٠٥) أمن الطاقة إنه

ضمان وتأمين مصادر الطاقة من خارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين ، وأن بروز أمن الطاقة أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة الاقتصاد الصيني بالدوراً ، لذلك أن اهتمام الصين بالدول المنتجة للطاقة واقف على حصولها على أكبر كمية من انتاج تلك الدول ، فالصين ترى إن ميزان التبادل التجاري مع أية دولة هو المقياس الوحيد لمستوى تطور العلاقات مع الاخرين من وجهة النظر الصينية ، وعليه يلاحظ أن العلاقات الاقتصادية على معظم تحركات الصين وسلوكها السياسي والدبلوماسي في مناطق انتاج الطاقة في التأكيد تصدر هذه العلاقة أولويات صناع القرار في الصين[١١] .

فالمفهوم الصيني لأمن الطاقة يقوم على تأمين الحاجات الصينية من الطاقة بالتحرك على المسارين الداخلي والخارجي لتنويع الامدادات وتحقيق تأمين تلك الامدادات واستقرارها ، فعلى المستوى الداخلي بدأت الصين بالتركيز على بناء مخزون احتياطي استراتيجي من النفط يصل إلى ٥٠٠ مليون برميل بحلول ٢٠٢٠ ، وبذلك تصبح الصين ثاني أكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من النفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى الصعيد الخارجي بدأت الصين تتحرك على أكثر من مسار لتنويع احتياجاتها من الطاقة ، وتعتمد في الوقت نفسه على أكثر من منطقة مثل الدول العربية وغيرها ، فعملت على تعزيز تعاونها مع الدول المصدرة للكشف عن حقول جديدة ، وإدارة الحقول القديمة فيها وتطويرها ، إلى جانب توجهها استثماراتها الخارجية نحو مجال الطاقة في تلك الدول[١٢] .

٢- امن الامدادات النفطية وأبعاده :

نظراً لاعتماد الاقتصاد العالمي على النفط مصدراً أساسياً للطاقة فقد أصبح ضمان الحصول على الامدادات للازمة من هذه المادة يشكل أهم تحديات السياسات الطاقوية لدول العالم ، ولاسيما عند كبار المستوردين مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والصين ، وتهدف سياستهم إلى الحد من التبعية الطاقوية للدول المنتجة وعلى وجه الخصوص في المنطقة العربية التي تعد طرفاً أساسياً لما تتمتع به من طاقة انتاجية كبيرة واحتياطات ضخمة وحجم صادراتها الكبيرة حقيقة أن انتقال الصين من دولة مكتفية بقدراتها الانتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المادة عام ١٩٩٣، ونظراً للنمو الاقتصادي الذي تراوح خلال المدة من ٢٠٠٦ – ٢٠١١ ما بين ٨،٤% – ١٤،٢% يدل على المؤشرات الاقتصادية الصينية أن البلاد تستورد حوالي ٨% من الانتاج العالمي للطاقة ، إذ تستورد وفق احصائيات آب عام ٢٠١١ حوالي ٤،٩٥

مليون برميل يومياً ، منها ٤٦% من المنطقة العربية [١٣] .

أما بالنسبة للصين ، فقد ذكر ماكيندر : أن الصين تشكل قوة برية عظمى في المستقبل ، قد يدفعها هذا التشكيل إلى الوصول إلى منطقة الأطراف عبر المحيطين الهادي والهندي وبحر العرب ، ومن ثم الوصول إلى منطقة الخليج العربي ، كما أن الصين من الدول التي بلغت من القدرة الاقتصادية ما يميزها عن القوى الاقتصادية الأخرى ، وهو ما يجعلها تنظر بعين الاعتبار إلى أهمية الطاقة الناضبة ، ولاسيما النفط والغاز الطبيعي ، ولضمان وصول الصين إلى نفط الخليج العربي عليها الحصول على المفتاح الاستراتيجي لهذه المنطقة والمتمثل بعلاقات متميزة مع المملكة العربية السعودية والعراق اللذان يعدان من أهم الدول النفطية في منطقة الخليج [١٤] ، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تراقب عن كثب حركة الصين وتوجهاتها الاخيرة نحو المنطقة العربية ، ولاسيما الخليج العربي ، وما السعي الأمريكي إلى السيطرة على نفط الشرق الأوسط والخليج العربي بوجه خاص ، أو حتى رسم خريطة جديدة لهذه المناطق إلا محاولة لكبح طموحات الصين الجيوسياسية إذا ما اتجهت الحاجة الصينية الملحة للحصول على النفط من المنطقة العربية ، فالصين تطمح في السيطرة على منابع النفط في المنطقة العربية ، محاولة تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في استقطاب الدول العربية بغية تأمين حاجتها من النفط لإدامة عجلة الانتاج لديها[١٥] .

يعتقد كثيرون بأن الصين بعيدة جداً جغرافياً عن منطقتنا العربية ، ولا يوجد لها أي مصالح سياسية أو اقتصادية فيها ، إلا أن ذلك قد لا يبدو صحيحاً ، بل العكس قد تكون المصالح الصينية في المنطقة العربية أوسع وأهم من مثيلاتها للدول الكبرى الأخرى في العالم ، إلا أن طبيعة هذه المصالح تختلف عن بعضها البعض ، فالمصالح الصينية تتوافق مع مصالح شعوب ودول المنطقة بينما مصالح الدول الكبرى الأخرى هي مصالح استعمار واستغلال ونهب ، والصين تعي بأن السلام والاستقرار العالميين لن يتحققا بعيداً عن السلام والاستقرار في المنطقة العربية وتعي جيداً أن جوهر الصراع هو القضية الفلسطينية ، فضلاً عن ذلك ترى الصين أن إدامة الحروب والقلاقل يؤثر على ديمومة وسرعة التنمية الاقتصادية الصينية ، خاصة وأن ٦٠% وما يزيد من اجمالي حجم استيراداتها البترولية ، والغازية تأتي من دول المنطقة العربية لذا فأن الحل العادل والشامل والدائم الذي يقود إلى السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة العربية لها علاقة مباشرة في سلام واستقرار العالم وتطوره الاقتصادي ، وهذا بحد ذاته يشكل

مصلحة للصين التي تسعى إلى إيجاد بيئة إقليمية ودولية تضمن لها استدامة تطورها ومواصلة نهضتها ، فقد اقتصرت العلاقات الصينية بدول المنطقة العربية على التبادل التجاري واستيراد النفط فقط ، إذ تعتمد الصين على إمدادات النفط القادمة من دول الخليج المصدرة للبترول من النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للشباب بما يحقق في نهاية الأمر الرخاء للملايين من الصينيين(١٦) .

وبفعل ما تشكله المنطقة العربية من مصدر مهم للطاقة ، يلاحظ أن الصين مرونة في سياستها الاقتصادية مع دول المنطقة العربية ، إذا وقعت الصين مع معظم دول المنطقة العربية التي تحكم من قبل دول متناقضة ، وحتى متعادية فيما بينها على مستوى الرقعة الجغرافية للمنطقة العربية وهذه الاتفاقيات كانت تصب على بناء منصات وبؤر تجارية ذات منفعة متبادلة ، وشجعت على بناء آليات ، مثل المنتدى الاقتصادي للتجارة العربية – الصينية ، ومنطقة التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ، فقد أعطت الصين أهمية لأمنها من عنصر الطاقة وقدمت منتجات صناعية إلى دول الخليج العربي التي تحتاج مثل هذه الصناعات ، كما شملت تلك العلاقات مشاركة الصين في الاستثمارات ، وبناء القدرة المالية للاستثمارات في المنطقة العربية ، وتوسع التعاون الحكومي في مجال البترو دولار ، وتأسيس صندوق الثروة السيادية والتمويل الإسلامي (١٧) .

أما على المستوى الاقتصادي فقد عملت الصين مع بداية سياسة الاصلاح الاقتصادي إلى التراجع عن استخدام سياستها الخارجية لنشر الفكر والايدلوجيا الشيوعية والتركيز على الجانب الاقتصادي ، ومع بداية عام ١٩٩١ ، أي بعد انتهاء الحرب الباردة ونجاح الصين في تحقيق تقدم في معدل النمو الاقتصادي تراوح آنذاك بين ٨–١٠% أخذا الجانب الاقتصادي يحتل مراكز متقدمة في أجندة علاقاتها مع الدول العربية ، ولاسيما في مجال الطاقة ، نتيجة تحول الصين من دولة مصدرة للنفط في ثمانينيات القرن العشرين إلى دولة مستوردة منذ عام ١٩٩٣ ، وطبقاً لإحصاء ١٩٩٥ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما قرابة (٦،٥) مليار دولار ، وارتفع إلى أكثر من (٨) مليار دولار في عام ١٩٩٠ (١٨) .

أما من أبرز التغيرات على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ، ولاسيما في النصف الثاني من عقد التسعينات تغير خريطة الدول المستوردة للنفط ، إذا يوضح هذا التغير معدلات استيراد دول المحيط الهادي لنفط المنطقة العربية الذي قدر عام ١٩٩٩ بـ (٥٨%) من النفط

مقابل ١٣% و٢١% للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية [١٩] .

من جهة أخرى لقد شهد النمو الاقتصادي للصين بعد عام ٢٠٠١ تطوراً كبيراً بفضل سياستها المالية والايجابية التي طبقتها عام ١٩٩٨ ، والتي أكدت على زيادة الاستثمارات الحكومية خلال أربع سنوات (١٩٩٨-٢٠٠١) وبفعل هذا التقدم أخذت الصين تعاني من عدم توفر النفط في أراضيها فما زالت تعتمد على الفحم الحجري الذي غالياً يسبب تلوث في البيئة ، لذلك فإن النفط العربي هو الملاذ الأول والاخير لتحقيق الأمن الصيني للطاقة من خلال تقليص وتحديد احتمالات التعرض لانقطاع الطاقة وتأمين سريانها وبكمياته المطلوبة ، لذلك يلاحظ أن تقلبات السوق النفطية وحاجة الدول إلى النفط فرصة لتقوية العلاقات بين الدول العربية المصدرة للنفط والدول الأسيوية المستوردة له ، لاسيما الصين ، هذا بالوقت عينه يقلل الارتباط اقتصادياً وسياسياً بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية ، لاسيما أن منطقة الخليج العربي غطت نسبة ٨٧% من حاجات آسيا النفطية في عام ٢٠٠٠ ويتوقع أن يصل إلى ٩٥% عام ٢٠١٠[٢٠] ، مع زيادة الطلب الصيني على النفط أصبحت الصين في عام ٢٠٠٣ ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ولا يعزى الارتفاع في الطلب الصيني على النفط إلى توسيع ونمو القطاع الاقتصادي فحسب ، لكن أيضاً إلى زيادة معدلات الرفاهية الاجتماعية المتمثلة في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مثل السيارات والثلاجات ، ومن المتوقع ان يستمر الطلب المتزايد على النفط بمعدل ١٥٦% خلال المدة بين عامي ٢٠٠١- ٢٠٠٥ هذا الطلب المتزايد على النفط من قبل الصين سيؤثر على صناعة النفط العالمية (٢١) .

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين ازداد اهتمام الصين بالمنطقة العربية لاعتبارات المصالح والنفوذ في ظل تزايد الأهمية الجيو استراتيجية للمنطقة ، وعليه عملت بكين إلى زيادة علاقاتها بدول المنطقة ، ولاسيما في المجال الاقتصادي ، والحصول على امدادات البترول وعلى الأخص منذ انعقاد منتدى التعاون العربي – الصيني عام ٢٠٠٤ لتصبح الدول العربية معاً تحتل المركز الثامن على مستوى العالم كأكبر شريك تجاري مع الصين ، وارتفع حجم التبادل التجاري إلى أكثر من (١٤٥) مليار دولار في عام ٢٠١٠ بعد أن كان (٣٦) مليار دولار عام ٢٠٠٤ ، كما عملت الصين على اتخاذ كثير من الاستراتيجيات بهدف الحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية بتعين مبعوث رسمي لها في منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٩ ، فضلاً عن شراء اسهم وحصص في مشاريع النفط

والغاز الطبيعي في عدد من الدول العربية ، كما في السعودية والعراق واليمن والسودان ، واحتلت المنطقة العربية في قائمة الدول التي تستورد منها الصين النفط الخام ، وهكذا تبين أن الصين سعت منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى زيادة اهتمامها بالمنطقة العربية بعد أن كانت تتجنب المنطقة كونها تواجه العديد من النزاعات والازمات ، وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة ، ولاسيما في مجال الامدادات النفطية(٢٢) .

حقيقة أذا كان النفط هو العامل الرئيس في توجه الصين تجاه المنطقة العربية ، فأن المصالح الاقتصادية لها دور في تحديد طبيعة التوجه في تلك المنطقة ، فالزيادة في الصناعات الصينية والتطور التكنلوجي والتقني ، فضلاً عن المنافسة بين الصين وباقي القوى الأسيوية والغربية ، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جميعها إلى الضغط على الصين لفتح أسواقها أمام البضاعة الأمريكية والغربية على حدٍ سواء دفعت الصين إلى البحث عن مكان لتصدير منتجاتها وأسواق لتصريفها بعيدة عن التحكم الأمريكي فيها ، في وقت كانت فيه الصين تطمح إلى بناء موقع آسيوي إقليمي وعالمي جديد يتلاءم مع قدراتها الاقتصادية لذا كان تركيزها على المنطقة العربية ، ولاسيما في مجال الاستثمارات كون المنطقة العربية أحد أبرز ركائز الصين في تحقيق طموحاتها العالمية لما تملك هذه المنطقة من ثروات(٢٣) .

٣- حماية الصين لأمن الطاقة العربية :

أصبحت قضية أمن الخليج العربي من القضايا المطروحة بشكل قوي في العلاقات العربية الصينية ، لاسيما في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية ، فقد هددت تلك الحروب تدفق النفط عبر الخليج العربي ، وانعكست على الأمن الداخلي لبعض الدول العربية الخليجية ، أدى ذلك إلى سعي تلك الدول إلى دعم أمنها عن طريق شراء تكنولوجيا الصواريخ في مواجهة التهديدات الإيرانية والعراقية ، وهو الأمر الذي اعترضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية ، وتدخلت على إثره الصين الشعبية لدعم أمن الدول العربية الخليجية ، من خلال بيع صواريخ من نوع (ss-2) المزودة بقواعد إطلاق أرضية للمملكة العربية السعودية ، أدى إلى تطوير العلاقات الصينية – السعودية على المستوى الاقتصادي وأسفرت عن التبادل التجاري السعودي – التايواني عام ١٩٩٠ ، كان يعادل ١،٩٤ مليار دولار امريكي مقابل ٢٠٤ مليون دولار أمريكي للتبادل السعودي – الصيني وأثناء الحرب العراقية – الايرانية تواترت أنباء عن أن الصين كانت تمد إيران بالصواريخ ، وهو ما أشار إليه بعض المشاركين العرب في ندوة العلاقات العربية- الصينية المنعقدة في

عمان عام ١٩٩٠ لكن الصينين نفوا أنهم زودوا إيران بالسلاح مباشرة موضحين أن الأسلحة تسربت إلى إيران عن طريق طرف ثالث من دون موافقة الصين ، لكن مالم يتم ذكره هو أن الصين أمدت أيضاً العراق بالأسلحة، وقد قدرت بعض المصادر أن العراق اشترى أسلحة من الصين خلال فترة الحرب العراقية الايرانية قيمتها ٢٠٢ بليون دولار أي ما يعادل ٨% من إجمالي مشتريات السلاح العراقية في تلك المدة (٢٤) .

وعندما اندلعت أزمة الغزو العراقي للكويت اتبعت الصين موقفاً يتسم بالتأكيد على احترام أمن الخليج العربي والتكامل الإقليمي لدوله مع الحل السلمي للمشكلة الناشئة عن غزو العراقي للكويت ، فبعد يوم واحد من الغزو استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير العراقي والقائم بأعمال الكويت في بكين ، وسلمتهما مذكرتين رسميتين طالبت فيهما بانسحاب القوات العراقية من الكويت من دون قيد أو شرط وطالبت العراق باحترام سيادة الكويت ، وعنما استدعت السعودية القوات الامريكية للمساعدة في حماية أراضيها أكدت الصين للسعودية تفهمها للموقف السعودي وذلك أثناء لقاء وزير الخارجية السعودي بنظيره الصيني في بكين في أيلول ١٩٩٠ ، وفي ٦ أيلول عام ١٩٩٠ أصدرت وزارة الخارجية الصينية بياناً يتضمن أربعة نقاط لعل أبرزها : شعور الحكومة الصينية بالأسف للغزو العراقي للكويت ، ووجوب احترام استقلال الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها، وضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات، ومطالبة العراق بقبول وساطة جامعة الدول العربية والاستجابة للنداءات الدولية بسحب قواته من الكويت في أقرب فرصة ممكنة (٢٥)، بالإضافة إلى قيام وزير خارجية الصين بزيارة إلى مصر والسعودية والاردن والعراق خلال شهر أب عام ١٩٩٠ مؤكداً على ضرورة الحل السلمي ، وانسحاب العراق ، ورفض استخدام القوة في حل أزمة الخليج ، لكنه أكد أن الصين لن تستخدم حق النقض لرفض مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو لاستخدام كل الوسائل ضد العراق لتحرير الكويت ، فضلاً عن ذلك أيدت الصين كل قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق ماعدا القرار رقم(٦٨٦) المتعلق بشرط وقف إطلاق النار والذي صدر في ١٩٩١/٤/٣ ، كان اعتراض الصين على استعمال القوة العسكرية ضد العراق ورغبتها في الحل السلمي نابعاً من تخوف الصين أن يؤدي استعمال الولايات المتحدة الأمريكية القوة إلى هيمنتها على منطقة الخليج بما يضمن من مصالحها فيها ، بإضافة إلى تخوفها من احتمالات مشاركة اليابان بقوات غير مقاتلة في حرب الخليج ، قد يودي إلى إعادة بعث العسكرية اليابانية بكل تراثها المعادي للصين(٢٦) .

دخول الصين إلى الأسواق العربية :

أن المنطقة العربية فيها كثير من التناقضات وعدم الاستقرار التي لا يمكن معها أن تعطي للصين إمكانية للتوسع ، فهي مثلاُ قريبة من الثقافة والحضارة بحكم عدة قرون من الاحتلال وقرن من الانخراط بمشاريع الغرب السياسية ولها علاقات اقتصادية وثقافية واسعة معه ، وأزمات ما زالت مفاتيحها لدى الغرب ، مثل الصراع العربي مع الكيان الصهيوني ناهيك عن استراتيجيات التفكيك للمنطقة العربية ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير ، كما ان الشرق الأوسط يعاني داخلياً من ظروف عدم استقرار لا يمكن معها أن يتصور بأن دخول طرف خارجي يمكن أن يحل مشاكل المنطقة العربية أنما ستعقد المشاكل الموجودة ، هناك قناعات عربية أن خروج القوات الأجنبية من المنطقة وكف تدخلها سيكون بداية حلحلة المشاكل الإقليمية ، ولا يبقى أمام الصين الا مدخلات محددة في التعامل مع دول المنطقة العربية لعل أبرزها المدخل الاقتصادي والسياسي فمثلاً بالنسبة إلى إيران تحتاج إلى دعم الصين وغيرها من القوى التي تنافس الغرب من اجل اقامة بنية قوة عسكرية والصين بحاجة إلى موطئ قدم في الشرق الأوسط لا يكون تابعاً للغرب أو لا يدين بولاء تام للغرب يمكن الاستفادة منه ، ومنها استثمار حقول إيران النفطية لتكون موجهة في انتاجها للصين ولتكون السوق الإيرانية بعد رفع العقوبات الدولية متقبلة لدخول البضائع الصينية بأوسع نطاق(٢٧) .

أما بالنسبة للجانب الاقتصادي لدول الخليج العربي ، فهذه الدول ايقنت أن هناك فرص اقتصادية تنمو وتتسع في شرق اسيا ، ولهذا بدأت برفع كميات النفط المصدرة إلى قارة آسيا وعملت على خزين استراتيجي نفطي في أكثر من إقليم في القارة واعادت توجيه جزء من استثماراتها إلى هذه القارة حتى ارتفعت من سقف ٤،٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢،٧٦ مليار دولار عام ٢٠١٤ ناهيك عن توسع حجم التجارة بين الطرفين من ٣,١٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ لتبلغ نحو ١٨٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ (٢٨) .

وفيما يخص الجانب التكنولوجي بالنسبة إلى الصراع العربي مع الكيان الصهيوني كانت الصين من الداعمين للعرب في صراعهم لمواجهة هذا الكيان منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٨ ضمن سياسة تقوم على دعم الدول النامية عامة ، إلا أن الأمر بدأ يتغير بعد حزمة الاصلاحات الصينية عام ١٩٧٨ لتشهد علاقات الصين تحولاً نحو عدم الانحياز لأطراف الصراع مستثمرة موقف العرب المتجه إلى عقد اتفاقيات سلام مع الكيان الصهيوني ، واتجهت الصين بعد احداث تيان انمين عام ١٩٨٩ التي

اعتصم فيها الطلاب الصينيين مطالبين بمزيد من اصلاح للبنى الاقتصادية والسياسية الصينية وفقاً لمقاييس الغرب ، التي واجهتها الحكومة الصينية بعنف كبير تسبب بأن قلصت القوى الغربية سقف علاقتها مع الصين على نحو تراجع معه النمو في الاقتصاد الصيني للأعوام ١٩٨٩،١٩٩٠،١٩٩١،١٩٩٢، إلى نحو ٣% وأدركت الصين أن مفتاح الغرب هو بإقامة علاقات مع إسرائيل ، وان التكنولوجيا التي يعزف الغرب عن تقديمها للصين يمكن الحصول عليها من جهة إسرائيل التي تحتاج إلى اقامة علاقات مع الصين لترفع الضغط على العرب ويقوي موقفها الدولي وبالفعل بدأت العلاقات الصينية مع الكيان الصهيوني بالارتفاع سياسياً واقتصادياً وعسكرياً فارتفع سقف العلاقات التجارية من نحو ١،٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ ليصل إلى نحو ١،٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٣،١٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ وزود الكيان الصهيوني الصين بتقنيات عسكرية مختلفة وبضمنها طائرات واقمار تجسس وتقنية صناعة السفن وغيرها (٢٩) .

وإذا قُيّم مدى تأثير المحددات اعلاه في السياسة الصينية تجاه المنطقة العربية ، يمكن القول إن قوة الصين العسكرية والسياسية والاقتصادية والسكانية في العالم ، قد اسهمت بعدم انخراط الصين في أحداث المنطقة العربية ، لكن راعت وجود مسافة مهمة من التفاعلات الإقليمية وعدم التعرض المباشر للمصالح الغربية ، كون اهتمامها منصب لليوم على مناطق جنوب شرق اسيا ، وهذا الأمر لا ينف أن الصين بدأت برفع سقف تبادلاتها مع الدول الشرق أوسطية بعد العام ٢٠٠١ تمهيداً لمرحلة قادمة ، بالإضافة إلى ذلك أن الصين اتجهت إلى الشرق الأوسط نحو إيران ونحو سورية في موقف شهد بعض التحول الامريكي تدريجياً وصولاً إلى العام ٢٠٠٣ وقبله لم تعارض احتلال افغانستان ، كما سمحت بأسقاط نظام الحكم في ليبيا بتحفظات غير جدية ولا تعكس التزاماً دولياً بحفظ مصالحها ، وربما مبعث التحول هو أن الصين تريد أن تقايض الولايات المتحدة الأمريكية على منافع اقتصادية متبادلة أو تريد أن تجري معها مساومات تتعلق بمنطقة جنوب شرق آسيا ، إذا توجد قوات أمريكية تديم زخم التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية على نحو يعيق قدرة الصين في احتواء شرق آسيا ضمن نفوذها ، أو أنه يمثل رغبة بأن تورط جانب مهم من موارد الولايات المتحدة الأمريكية في نزاعات إقليمية متعددة ، رغبة منها في أن تكلف الولايات المتحدة كلف تجعل بقائها على قمة الهرم الدولي لا يدوم لمدة أطول من المتوقع (٣٠) .

نجنب الصين الخلاف مع الولايات المتحدة :

تعتمد السياسة الصينية الحالية على المصالح الاقتصادية ، التي يلزمها الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً حسب كثير من الاستراتيجيين الصينيين ، إذا تتأثر المصالح الصينية بأي إجراء أو سياسات تتسبب في عدم الاستقرار ، كما أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية وآفاق مستقبلها ودورها في الدول العربية ، إضافة إلى تطور العلاقات الصينية – الأمريكية وتزايد التبادل التجاري بينهما يحول دون تفاقم الأزمات بينهما ، ويدفع الصين إلى تجنب أي صدام مع السياسة الأمريكية في الدول العربية إذا وباختصار فإن سياسة بكين تجاه الدول العربية خلال السنوات السابقة كانت تتجه إلى التعاون مع واشنطن وليس إلى التصادم معها أو حتى منافسيها ، وأن كثير من مواقفها لم تخرج عن الإطار التكتيكي ولم تدخل في الإطار الاستراتيجي ، ويظهر هذا جلياً في أن الرؤية المستقبلية الصينية للمنطقة تتمحور في استراتيجية مدروسة للتعاون وليس التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن الصين على قناعة تامة أنها ما زالت لا تملك القدرة على أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة تعدها الصين تابعة للنفوذ الامريكي ، وبالرغم من أن الصين ترى نفسها الآن أكثر قرباً من الدول المتقدمة بعد أن حققت الاعتراف الدولي بها كقوة عالمية ، ولديها حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي ، وعلى صعيد آخر اتبعت الصين نظام السوق الرأسمالي فعلياً بغض النظر عن الوصف الذي يطلق على فلسفة الاقتصاد الصيني الآن ولهذا أصبحت العلاقات الصينية مع الدول الرأسمالية الكبرى أهم من علاقاتها مع دول العالم الثالث (٣١) .

تسعى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من وجود خلافات كثيرة بينهما إلى بناء شراكة استراتيجية بناءة ، إذا لوحظ أن الصين تتمسك برؤية تعدد الأقطاب وتعده اتجاهاً تاريخياً لا يمكن مقاومته ، وأن تنمية هذا النظام المتعدد يقوم إلى السلام العالمي ، وتنادي بأن تبذل كل الدول جهوداً مشتركة لإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد ومتعقل وعادل ، أن الوضع الدولي الحالي المقسم بالاتجاه إلى التعددية القطبية بطريقة متسارعة هو في عمومه المفضل لدى الصين لأن النظام المتعدد الأقطاب سيسرع عملية السلام في الدول العربية وفي إطار تحقيق مصالح الصين الاستراتيجية في المنطقة فإنها تقف حائرة في نظرتها إلى قواعد الاشتباك الدبلوماسي الأمريكي الصيني في الدول العربية من حيث اختيارها استراتيجية الهجوم أو الدفاع في مواجهة واشطن وربما تضطر الصين في المراحل المقبلة إلى تغير سياستها مع واشنطن انسجاماً مع المتغيرات

والمستجدات الدولية حفاظاً على مصالحها في المنطقة (٣٢) .

يتضح مما تقدم أن التطورات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، دفعت بالقوى الكبرى ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى اتباع سياسة تتلاءم مع التطورات الدولية الجديدة وذلك من خلال اعطاء الاولوية للوسائل الاقتصادية على غيرها من الوسائل الأخرى في سلم أولويات سياستها الخارجية ، وهذا يعتبر اتجاه جديد في مجال العلاقات الاقتصادية ، وعليه أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم وأبرزها التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الحالية نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه مقارب للعديد من المحددات التقليدية الأخرى .

المحور الثالث : عوامل جذب الصين إلى المنطقة العربية

شهد العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين صعوداً لقوة سياسية واقتصادية جديدة هي الصين ، التي تمتلك من المقومات ما يؤهلها لأن تكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في العالم ، وما يجعلها مؤهلة لتغير موازين القوى في المستقبل ، لقد حقق الاقتصادي الصيني نتائج مبهرة لاسيما في معدلات النمو الحقيقي والصادرات ، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذا بدأ هذا الاقتصاد يخطو خطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي محتلاً أماكن بلدان كبرى منافسة له ، هذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى القرن الحالي سيصبح قرناً صينياً ، إذا أعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسة التي تتمسك بها ، فضلاً عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنلوجيا المتقدمة ، لكن المدقق في سياسة الصين يلاحظ أنها تسعى إلى اقتصاد السوق التي تتبنى السياسات التي تروق للقوى الرأسمالية الكبرى في العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية (٣٣) .

١- عامل السوق :

تعد المنطقة العربية ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الصيني ومرتكز في تحقيق الصين لطموحاتها العالمية والآسيوية ، هذه الاسباب لم تجعل الصين تركز على مجال النفط في المنطقة العربية فحسب بل ركزت أيضاً على مشاريع الاستثمارية الأخرى ، لاسيما الصناعات الحديثة فالسوق العربية واسعة الاستثمار وفي الوقت نفسه بعيد عن الضغوط الامريكية وقليل الكلفة وكبير المكاسب والمهتم بالعلاقات الاقتصادية الصينية مع الدول العربية يلاحظ عمق المصالح بين الدول العربية والصين ،

لاسيما في المجال الاقتصادي والتي يمكن أن تكون أساس لعلاقات أكثر شمولاً خاصة وأن أغلب الدول العربية تطمح حتى ولم يكن بشكل علني نحو فك ارتباطها أو تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية ، ورغم أن الصين تدرك أهمية المنطقة العربية إلا أنها تحرص وبشكل كبير على علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي فيه الاخيرة تدرك خطر التحول الجذري نحو الصين ، لذلك يلاحظ أن العامل الامريكي هو عثرة في تطور العلاقات العربية الصينية (٣٤) .

وتطلعت الصين إلى إقامة علاقات استراتيجية مع الدول العربية ، لاسيما دول الخليج العربي ، لكن يلاحظ من سياستها أنها تسعى إلى اتباع سياسة منفردة مع كل دولة على حدة محاولة أيجاد انسجام وتحقيق مجموعة من المبادئ والمصالح بما يمكن أن يطلق عليه سياسة إرضاء كل الأطراف ، وعليه أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم وتستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول الخليج العربي ، والحقيقة أن دول الخليجية أصبحت تنظر إلى الصين كأكبر سوق ضخمة ليس فقط لصادرتها من النفط الخام ، وإنما أيضاً من المنتجات البتروكيمياوية والصناعات المعدنية ، ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الصيني يقف في المرتبة الثانية عالمياً ، وتعد الدولة الثانية بعد اليابان من حيث امتلاك الاحتياطات النقدية والتي تقف كأكبر دولة تستحوذ على الاحتياطات النقدية ، لاسيما الدولارية (٣٥) .

ومن جهة أخرى هناك تميز في الانتاج الصيني ووفرته وانخفاض التكاليف ، وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة للنقد الاجنبي بدأت أسواق الدول العربية أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصينية ، وعلى الرغم من التحول الجيوسياسي في رؤية الصين للدول العربية ، إلا أن اعتماد الصين على المنطقة العربية من ناحية الاقتصادية في ازدياد مستمر ، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين المنطقة العربية والصين نحو ٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٥ وحده ، إذا أعلنت الحكومة الصينية ومجتمع الأعمال الصيني الشرق أواسط كأحد الأسواق الجديدة للمنتجات الصينية ، وعند مقارنة حجم التجارة الصينية مع دول ومناطق جغرافية أخرى نجد أن الاقتصاد الصيني يسير قدماً نحو التقدم والازدهار ، بالإضافة إلى ذلك فأن الصين تستطيع المحافظة على علاقاتها مع الدول العربية التي أصبحت هدفاً لنزاع الدول الكبرى في عملية تشكيل الأقطاب المتعددة الذي لا يمكن تجاوزه إذا أرادت هذه الدول أن تحصل على مكانة متميزة في المنطقة العربية ، لأهميتها وتوفر منابع النفط فيها ، وتعد سوقاً رائجة لبضائع القوى المتنافسة وجذب رؤوس الأموال ، إذا تعد الدول

العربية من حيث الأهمية الاستراتيجية امتداد استراتيجياً لمناطق محيطة بالصين ومن هنا جاء اهتمام الدولة بتنمية العلاقات في القرن الحادي والعشرين ، إذا تكون علاقات طويلة ومستمرة وشاملة ، بالرغم من أنها دولة نامية ومتوسطة وصغيرة ، وتعد منطقة مهمة بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية ، ومع سياسة الانفتاح التي اتبعتها الدول العربية مع الصين ، شهدت منذ التسعينيات تزايداً مستمراً في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية فوصل عدد الدول العربية التي تجاوز حجم تجارتها مع الصين مائة مليون دولار من ست دول عام ١٩٩٠ إلى تسع دول عام ١٩٩٤ إلى ١٣ دولة عام ١٩٩٥ إلى ١٥ دولة عام ١٩٩٨ وإلى ١٨ دولة عام ٢٠٠٠ ، وستمر التعاون حتى شمل أكثر من ٢٠ ضعفاً منذ سياسة الانفتاح الاقتصادي (٣٦) .

حقيقة أن العلاقات الصينية – الخليجية علاقات تبادل وثيقة ، فمنطقة الخليج العربي إحدى أهم البقاع الرئيسة في العالم لتصدير الطاقة (النفط والغاز) ، والصين ثاني الدول المستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك من الطبيعي دعم أفاق التعاون بين الجانبين من خلال الاستثمارات ، ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين لوحظ أن هناك اهتمام صيني بدول منطقة الخليج العربي ، إذا أصبحت هذه المنطقة من أولويات سياسة الصين الخارجية ، لاسيما أن دول منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق استقراراً بين الدول العربية ، فأصبح مجال التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة هو الأكثر حضوراً في العلاقات الصينية – الخليجية(٣٧) .

ومن أجل الحفاظ على ديمومة وازدهار العلاقات العربية – الصينية حرص الطرفان العربي والصيني على ترجمة ما يجمعهما من قواسم مشتركة إلى واقع عملي من خلال تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني عام ٢٠٠٤ ، ويمثل هذا المنتدى إحدى التجارب الناجحة للتعاون بين الجامعة العربية والاطراف الدولية الأخرى ، وبفضل توافر الالتزام والإدارة المشتركة لتطوير هذا المنتدى ، فقد تمكن الجانبان من إقامة آليات للتعاون في إطار المنتدى في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية ، إذ ارتفع من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠١١ (٣٨) .

٢-عامل الحاجة للمواد الأولية :

أخذت مجمل الدول الأسيوية تعي أهمية المنطقة العربية بالنسبة لمصالحها الاقتصادية ، لاسيما أن هذه الدول أخذت تتجه نحو الدخول في تكتلات تجارية ، وتبحث في الوقت نفسه عن مصالحها الاقتصادية محاولة إنشاء تجمعات

مالية كبرى دوافعها الحقيقية الخروج من مظللة وعبء الولايات المتحدة الأمريكية ، مع كل ذلك أن المنطقة العربية وبكل ما تحتويه من قدرات بقيت مرتبطة بالدولار الأمريكي مما جعلها عرضة للتقلبات ففتح المجال للولايات المتحدة الأمريكية لتركيز سيطرتها على الاقتصاد العربي ، لاسيما النفط ، بالإضافة إلى أن الواقع الاقتصادي العربي يقابله صعود اقتصادي للصين ، وسياسة برغماتية متوافقة لهذا الصعود ، فالصين تنظر إلى المنطقة العربية على أنها مجالاً اقتصادياً واسع الاستثمار وسوق للصادرات الصينية ، ومخزن مهم للطاقة في إدارة عجلة تطور الاقتصاد الصيني (٣٩) .

من جهة أخرى ، شهدت العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية ، لاسيما الخليجية في المجال التجاري غير النفطي نمواً متزايداً بفضل اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن حقيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية المختلفة تماماً عن السياسة الغربية التي تتدخل في الشؤون الداخلية جعلت من الصين حليفاً موثوقاً به ،ومن الملاحظ أن دول الخليج العربي تمثل المصدر الأول للصين في المجال التجاري والاستثماري والنفطي ، كما أن الصين تدرك ضرورة تعزيز العلاقات مع دول الخليج العربي وذلك لتحقيق أهدافها في المجالات الطاقة والتجارة والصناعة ، أن دول الخليج العربي حسب ترجيح الخبراء نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف بطريق الحرير البري والبحري للقرن الواحد والعشرين الذي سيقود العلاقات الاقتصادية في العالم إلى النمو والاطراد على المدى القريب (٤٠) .

٣-عامل الاستثمارات الصينية :

تعد المنطقة العربية من المناطق المهمة بالنسبة للقوى الدولية الكبرى ، ومن ضمنها الصين ، إذ تعد الدول العربية مصدر من مصادر الرئيسية للطاقة ، كما أنها تقع على ممر التجارة العالمية ، لاسيما من الصين وإليها ، فضلاً عن كونها سوقاً مهماً للصادرات الصينية ، ومصدر لرؤوس الأموال التي يمكن جذبها للاستثمارات ، بالإضافة إلى عوامل أخرى اسهمت في تفسير حركة السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية خلال مرحلة تطور العلاقات الصينية – العربية (٤١) .

كان انقسام العرب بين التحالف والخصومة في علاقاتهم مع الصين إبان الحرب الباردة ١٩٤٩-١٩٨٩، قد شكل اعتراف جمال عبد الناصر بحكومة الصين الشعبية عام ١٩٥٦ ، بدلاً من حكومة تايوان إحدى نقاط الخلاف الكبرى بينه وبين الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور(٤٢) ، وفي الوقت نفسه لم تنشئ دول عربية مثل السعودية علاقات دبلوماسية مع الصين حتى عام ١٩٩٠ ، مع أن الصين بقيت

تناصر القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية طوال مدة الحرب الباردة ، فأنها قررت في عام ١٩٩٩٢ الاعتراف بالكيان الصهيوني وعلى الرغم من وزن الصين على الساحة الدولية ، وامتلاكها السلاح النووي ، لكن بقيت دولة زراعية فقيرة تنتمي إلى العالم الثالث ، حتى تحولت بفضل سياسة التحديث والانفتاح التي قادها دينغ هشياو بينغ(٤٣) إلى ثاني قوة اقتصادية في العالم وبناتج قومي إجمالي قدره ٤،١٠ تريليونات دولار حسب تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٤ (٤٤) .

كما شجعت الصين دعم شركات الجانبين على توسيع وتحسين الاستثمارات المتبادلة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون والكسب المشترك ، وتوسيع مجالات التعاون وتنويع سبله وتوسيع القنوات الاستثمارية والتمويلية وتعزيز التعاون الاستثماري والتمويلي المتبادل من خلال توزيع حقوق المساهمين والدائنين وبأساليب مختلفة تشمل القروض والتمويلات والاستثمارات المباشرة والصناديق وغيرها ، الجانب الصيني كان على استعداد لمواصلة تقديم القروض الميسرة وأتمانات التصدير وغيرها للدول العربية مع تقديم دعم تأميني لأتمانات التصدير والاستثمارات في الخارج والدفع بالتشاور والتوقيع على اتفاق عدم ازدواجية الضرائب ومنع التهرب من الضرائب بين الجانبين الصيني والعربي ، بما يهيئ بيئة مواتية للاستثمار ، ويوفر ظروفاً ميسرة لمستثمري الجانبين ، ويحمي حقوقهم ومصالحهم المشروعة ، ودعم دخول مزيد من المنتجات العربية غير النفطية إلى السوق الصينية ومواصلة تحسين الهيكلية التجارية ، والعمل على الدفع بالتطور المستمر والمستقر للتجارة الثنائية ، وتعزيز التواصل والتشاور بين الجهات الاقتصادية والتجارية المختصة لدى الجانبين الصيني والعربي بغية سرعة إتمام المفاوضات بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربي بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة والتوقيع على اتفاق التجارة الحرة ، والعمل على إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية ، مع إيجاد تسويات ملائمة للنزاعات والاحتكاكات التجارية من خلال مشاورات ودية (٤٥) .

كما يلاحظ أن الصين تستورد ثلثي واردتها النفطية من المنطقة العربية ، وهو ما يفسر سعي الصين إلى اقامة علاقات جيدة مع الدول الخليج العربي ، لاسيما النفطية منها بخاصة السعودية ، فضلاً عن إيران ، وفي السنوات الأخيرة أخذت دوائر القرار السياسي والاقتصادي في الصين والرياض تتفهم بشكل واضح المصالح الواسعة التي تربط بينهما ، وعدت السعودية التي تعرضت ثقتها بالولايات المتحدة الأمريكية إلى هزات عديدة منذ أحداث أيلول

٢٠٠١ بتأمين إمدادات نفط كافية ودائمة للصين ، فتحت أبواب الاستثمار أمامها في قطاع الطاقة وغيره ، كما قامت السعودية بزيادة الكميات المصدرة للصين من النفط ، وأبدت استعدادها للمساهمة في بناء الاحتياط النفطي الاستراتيجي الصيني البالغ ١٠٠ مليون طن في جزيرة هاينان ، وتستثمر شركتا (ساينوبيك) الصينية و (أرامكو) السعودية في بناء مصاف نفطية في إقليم فوجيان ومدينة تشنغداو الساحلية في الصين ، كما تم إنشاء تكتل شركات صينية سعودية لإنشاء مصانع ومجمعات ضخمة لإنتاج البتروكيمياويات (٤٦) .

حقيقية إن تقارب خليجي – صيني قائم على الطاقة وصناعتاتها يسبب قلقاً لواشنطن ، التي تخشى فقدان تأثيرها في واحدة من أكثر مناطق العالم حيوية ، وفي ضوء تزويد السعودية الصين بنحو ١٧ % من احتياجاتها النفطية ، تخشى إيران أيضاً من أي تقارب صيني – خليجي من شأنه أن يجعل الصين أكثر تفهماً لحاجات دول الخليج الأمنية ، كذلك أكثر تفهماً لقلقها من تنامي القدرات العسكرية الإيرانية التي تساهم الصين فيها بشكل كبير ، فالصين ترتبط بعلاقات تعاون مع إيران منذ مدة طويلة ، بخاصة في ميدان الصواريخ البالستية البعيدة المدى ، كما تبيعها تقنيات عسكرية متنوعة مثل الصواريخ المضادة للسفن ، فضلاً عن ذلك تحظى إيران بالأهمية لدى الصين بوصفها إحدى الدول التي تزودها بالطاقة ، وتحتل موقعاً مميزاً في مناطق حقول النفط والغاز في بحر قزوين والخليج العربي ، كما أن موقعها الجغرافي يسمح للصين بإيجاد بدائل برية ممكنة من الطرق البحرية المحفوفة بالمخاطر ، ومن أجل حماية واردتها من الطاقة ، تعمل الصين على بناء قوتها العسكرية ، بخاصة البحرية ، لتأمين طرق إمداداتها والدفاع عنها في وجه المخاطر والتهديدات ، منها القراصنة ، دفع هذا الأمر الصين إلى زيادة وجودها البحري على تخوم المنطقة العربية في المحيط الهندي وبالقرب من القرن الأفريقي ، إذ توجد لها مصالح كبيرة في السودان وأثيوبيا وغيرها (٤٧).

الخاتمة :

من ينظر إلى واقع العلاقات الصينية مع دول العالم ، بخاصة بعد دخول الألفية الثالثة ، أن الصين تعطي الأولوية في علاقاتها للدول العظمى ،على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وانها إذ تؤسس لمثل هذه العلاقات ، فأنها تضع على رأس سلم اهتماماتها المصالح الوطنية العليا ، بمعنى الذهاب إلى أقصى حدود الواقعية في رسم سياستها الخارجية ، وان ما تواجهه في علاقتها مع دول المنطقة العربية هو أنها تتعامل مع ثلاث انماط من الحكم هي : الوراثي والعسكري وحكم الحزب الواحد ، وأن كل نمط من هذه الانماط يدور ، بشكل أو بآخر في فلك الدول المهيمنة على العالم

: سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، وبالتالي فإن السياسية الخارجية للصين في المنطقة العربية محكومة بأنماط الحكم في الدول العربية ، وفي الوقت نفسه تحاول الصين من خلال تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية تكييف سياستها الخارجية بما يتوافق مع السياسات الدولية إلى تبوأ مركز قوة عالمية مؤثرة ، إذ أنها تبحث لنفسها عن موطأ قدم في العديد من مواقع ومراكز التأثير العالمي، ابرزها المنطقة العربية ، وقضيتها المركزية ألا وهي القضية الفلسطينية ، مستكملة في الوقت ذاته عمليات التهيئة والتطوير الداخلية التي تجعلها تتصدر الدول العظمى ، فضلاً عن اعطاء الصين أهمية بالغة للمنطقة العربية ، كونها من المناطق الاستراتيجية التي تستطيع الصين أن تحصل فيها على العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية والتجارية ، إذ ترى الصين في المنطقة العربية قضية الصراع العربي مع الكيان الصهيوني فيها بعداً سياسياً هاماً يمكنها أن تلعب دور الدول الكبرى ، كما أنها تحافظ على علاقات اقتصادية متبادلة مع مركز النفط والطاقة ، ولا ترغب في المساس بتلك العلاقات تحقيقاً لرغبتها في نمو اقتصادي يحتاج إلى الطاقة لاستمراره .

ولا يقل العامل السوفيتي عن العامل الأمريكي من حيث الأهمية وتأثيره في سياسة الصين الخارجية تجاه الدول العربية ، إلا أن تراجع الاتحاد السوفيتي عن المنطقة العربية ودوره الضعيف في وقوفه إلى جانب الدول العربية في معركهم في مواجهة الكيان الصهيوني قلل من التنافس الصيني السوفيتي فيها كون الاخير كان يتطلع في هذه المرحلة إلى بناء داخله الاقتصادي من خلال تعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي الوقت نفسه هدفه الوصول إلى المياه الدافئة . وبالتالي يمكن القول لقد استطاعت الصين من دخول الأسواق العربية من خلال اتباع سياسة مرنه مع الأطراف كافة الإقليمية منها والدولية بحيث اتبعت سياسة لا تضر بمصالحها الاقتصادية فكانت تتجنب دائماً الخلافات مع أي طرف قد يؤثر على مسار سياستها الخارجية ، لاسيما في جانبها الاقتصادي ، إذ طغى على سياستها سمة المسايرة والمرونة في التعامل ، لذا يلاحظ أن الصين أخذت بالتقدم بشكل سريع في بناء اقتصادها واليوم تعد من الدول المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية وقت تكون الاخيرة هي الأضعف أمام قدرات الصين الاقتصادية والعسكرية ايضاً ، هذا الواقع في تحول الصين إلى منافس للولايات المتحدة الأمريكية دفع ببعض الدول العربية إلى التعاون معها ، وحداث تقارب خليجي – صيني قائم على الطاقة وصناعتها مما سبب قلقاً لواشنطن .

الهوامش :

١-مازن رمضاني ، السياسة الصينية الخارجية تتحرر من قيود ماوتسي تونغ ، مجلة العرب ، العدد ١٠٠٩٣ ، مجلد ٣٨ ، ١٠، بغداد ، /١١/٢٠١٥، ص٣٩٦ .

٢-المصدر نفسه ، ص٦ .

٣-المصدر نفسه ، ص٦ .

٤- توفيق حكيمي ، الحور النيو واقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الحقوق ، جامعة باتنه ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص٤٦-٤٧.

٥-مازن قاسم مهلهل ، سياسة الصين الشرق اوسطية بعد عام ٢٠٠١ ، مجلة العلوم السياسة ، مركز احياء التراث العلمي ، بغداد ، ص٣٩٢.

٦-محمد السيد سليم ، سياسة الصينية إزاء القضايا العربية : وجهة نظر عربية ، مجلة الفكر السياسي ، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص١٥٥.

٧-جعفر كرار أحمد ، العلاقات المصرية – الصينية : الواقع والمستقبل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، القاهرة ، نيسان ١٩٩٨،ص١٦٠ .

٨-المصدر نفسه ، ص١٦١.

٩-عامر سليمان ، النفوذ الصيني في المنطقة العربية الرؤية والاستراتيجيات ، منتدى السياسيات العربية ، ٢٠٢٠ ، ص٢-٦.

١٠-عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط١، بيروت ، أيلول ٢٠١٤، ص٤٤-٤٦.

١١- عدنان خلف البدراني ، أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٦،ص٢٧٦.

١٢- المصدر نفسه ، ص٢٧٦.

١٣- عمرو عبد العاطي ، المصدر السابق ، ص٥٤-٥٥.

١٤- عدنان خلف البدراني ، المصدر السابق ، ص٢٧٦.

١٥-محمد كاظم عباس ، توجهات الصين نحو العالمية دراسة في الفروض والتحديات ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، الاردن ، ٢٠٠٨، ص٦١-٦٤.

١٦- عبد الصمد سعدون عبد الله ، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق ، ص١٠٦-١١٣.

١٧-حسين علي ، القوى العظمى في الشرق الاوسط الجديد ، مجلة أوراق الشرق الاوسط ، العدد ٦٦ كانون الثاني – آذار ، بغداد ، ٢٠١٥، ص٢٨٣.

١٨-سلام جبار شهاب ، الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق ، الجامعة التكنلوجية ، قسم العلوم التطبيقية، بغداد ، ص١٣٧.

١٩- مهند عبد الواحد النداوي ، الصين والعرب : قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغير ، كلية العلوم ، الجامعة المستنصرية ، ص٤.

٢٠- سليم كاطع علي ، أثر النفط في التوجه الأمريكي – الصيني تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد٣٧-٣٨،ص٣٤٧.

٢١- هالة خالد حميد ، تطور العلاقات العربية – الصينية ، مجلة العلوم السياسية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، المجلد ٥، العدد٣٢ ، ص١٦٠-١٦١.

22- عمرو عبد العاطي ، المصدر السابق،ص٧٣-٧٤.

٢٣- مهند عبد الواحد النداوي، المصدر السابق ، ص٤.

٢٤- هالة خالد حميد ، المصدر السابق ، ص١٦١-١٦٢.

٢٥- سليم كاطع علي ، المصدر السابق ، ص١٥٣.

٢٦- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٩١، ص١٠٩.

٢٧- سليم كاطع علي ، المصدر السابق ، ص١٥٤.

٢٨- مازن قاسم مهلهل ، المصدر السابق ، ص٣٩٥-٤٠١.

٢٩- المصدر نفسه ، ص٤٠٢.

٣٠- المصدر نفسه ، ص٤٠٢.

٣١-المصدر نفسه ، ص٤٠٣.

٣٢-عاهد مسلم المشاقبة ، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية ، مجلة دراسات ، العلوم الانسانية والاجتماعية، بيروت ، مجلد٢٠١٤،٤١، ص٣٨٤-٣٨٥.

٣٣-المصدر نفسه ، ص٣٨٥.

٣٤- عبد الصمد سعدون عبد الله ، المصدر السابق ، ص٢٢٠-٢٢١.

٣٥- هالة خالد حميد ، المصدر السابق ، ص١٦٢.

٣٦- عبد الصمد سعدون عبد الله ، المصدر السابق ، ص٢٢٤.

٣٧- عاهد مسلم المشاقبة ، المصدر السابق ، ص٣٨٠.

٣٨- عبد الصمد سعدون عبد الله ، المصدر السابق ، ص٢٢٨.

٣٩- عاهد مسلم المشاقبة ، المصدر السابق ، ص٣٨٢.

٤٠- هالة خالد حميد ، المصدر السابق ، ص١٥٩.

٤١- عبد الصمد سعدون عبد الله ، المصدر السابق ، ص٢٣٣-٢٣٤.

٤٢- دوايت إيزنهاور(١٩٥٣-١٩٦١) هو الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية من الحزب الجمهوري سياسي وجنرال أمريكي وهو واحد من الرؤساء الامريكيين الذي وصلوا إلى اعلى مركز بسبب صيتهم العسكري خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) شغل منصب رئاسة البلاد لفترتين متتاليتين من عام ١٩٥٣حتى ١٩٦١ كان قائداً عاماً في جيش الولايات المتحدة وقائد اعلى لقوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية . للمزيد ينظر . نجلاء عدنان حسين، دوايت ايزنهاور ودوره في السياسة الامريكية حتى عام ١٩٦١، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد (١١٠)، المجلد (٢٧)،السنة ٢٠١٢، ص٧٠٨ .

٤٣- دينغ شياوبينغ(١٩٠٤-١٩٩٧) ولد في في بلدة جوانغ آن بمقاطعة سيتشوان جنوب غرب الصين لعائلة ميسورة من الفلاحين دخل المدرسة الابتدائية عام ١٩١١ ثم سافر إلى فرنسا مطلع العشرينات للعمل والدراسة ، شغل منصب مدير القسم السياسي للحزب الشيوعي عام ١٩٤٥ تولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ومن ثم وزير المالية من أهم انجازاته الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ومن اهم ثماره تبوأ الصين مكانتها الحالية والتوقيع على معاهدة السلام مع اليابان عام ١٩٧٨ . للمزيد ينظر . أبراهيم عامر وآخرون ، موسوعة الهلال الاشتراكية ، دار الهلال ، ط١ ، الرياض ، ١٩٦٨، ص٢٣.

٤٤- مهند عبد الواحد النداوي ، المصدر السابق ، ص١.

٤٥-مؤتمر العرب والصين ، ورقة مرجعية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، القاهرة ، ٢٢أيار، ٢٠٠٦ ، ص٢-٥.

٤٦-وثائق الخارجية المصرية ، ملف (س-بكين) الكود الارشيفي (٠٠٧٨١-٠٤٦٥٠٧) ، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية ، كانون الثاني ، ٢٠١٦، ص١١-١٢.

٤٧- مؤتمر العرب والصين ، المصدر السابق ، ص٢-٥.

المصادر :

اولاً : الوثائق

أ- غير المنشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق القومية المصرية :

١- وثائق الخارجية المصرية ، ملف (س-بكين) الكود الارشيفي (٠٠٧٨١-٠٤٦٥٠٧) ، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية ، كانون الثاني ، ٢٠١٦، رقم القيد٤.

ب- **الوثائق المنشورة والمحفوظة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية:**

١- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩١.

ثانياً : الكتب العربية والمعربة :

١- عامر سليمان ، النفوذ الصيني في المنطقة العربية الرؤية والاستراتيجيات ، منتدى السياسيات العربية ، ٢٠٢٠.

٢- عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط١، بيروت ، أيلول ٢٠١٤.

٣-سلام جبار شهاب ، الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق ، الجامعة التكنلوجية ، قسم العلوم التطبيقية، بغداد .

٤- مهند عبد الواحد النداوي ، الصين والعرب : قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغير ، كلية العلوم ، الجامعة المستنصرية .

ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- توفيق حكيمي ، الحور النيو واقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الحقوق ، جامعة باتنه ، الجزائر ، ٢٠٠٨.

٢- محمد كاظم عباس ، توجهات الصين نحو العالمية دراسة في الفروض والتحديات ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، الاردن ، ٢٠٠٨.

رابعاً : الموسوعات :

١- أبراهيم عامر وآخرون ، موسوعة الهلال الاشتراكية ، دار الهلال ، ط١ ، الرياض ، ١٩٦٨.

خامساً : الصحف والمجلات :

أ- المجلات :

١- مازن رمضاني ، السياسة الصينية الخارجية تتحرر من قيود ماوتسي تونغ ، مجلة العرب ، العدد ١٠٠٩٣ ، مجلد ٣٨ ، ١٠، بغداد ، /١١/٢٠١٥ .

٢- مازن قاسم مهلهل ، سياسة الصين الشرق اوسطية بعد عام ٢٠٠١ ، مجلة العلوم السياسة ، مركز احياء التراث العلمي ، بغداد .

٣- عبد الصمد سعدون عبد الله ، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق.

٤- عدنان خلف البدراني ، أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٦.

٥- محمد السيد سليم ، سياسة الصينية إزاء القضايا العربية : وجهة نظر عربية ، مجلة الفكر السياسي ، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

٦- جعفر كرار أحمد ، العلاقات المصرية – الصينية : الواقع والمستقبل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، القاهرة ، نيسان ١٩٩٨.

٧- حسين علي ، القوى العظمى في الشرق الاوسط الجديد ، مجلة أوراق الشرق الاوسط ، العدد ٦٦ كانون الثاني – آذار ، بغداد ، ٢٠١٥.

٦- سليم كاطع علي ، أثر النفط في التوجه الأمريكي – الصيني تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد٣٧-٣٨ .

٧- عاهد مسلم المشاقبة ، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية ، مجلة دراسات ، العلوم الانسانية والاجتماعية، بيروت ، مجلد٤١، ٢٠١٤.

٨- هالة خالد حميد ، تطور العلاقات العربية – الصينية ، مجلة العلوم السياسية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، المجلد ٥، العدد٣٢ .

٩- مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد (١١٠)، المجلد (٢٧)،السنة ٢٠١٢ .

سادساً : المؤتمرات والندوات :

١- مؤتمر العرب والصين ، ورقة مرجعية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، القاهرة ، ٢٢أيار، ٢٠٠٦ .

Members of the editorial board

Prof. Dr. Ashraf Muhammad Abdul Rahman ..... Editor

Prof. Dr. Sabah Abbas Anouz ..... Editor

Prof. Dr. Abdul Hussan Jalil Al-Ghalibi ..... Editor

Prof. Dr. Mahmmoud Ali Al-Rousan ..... Editor

Prof. Dr. Nuzhat Ibrahim Al-Sabri ..... Editor

Prof. Dr. Tahir Youssef Alwaeli ..... Editor

Prof. Dr. Mushtaq Bashir Al- Ghazali. ..... Editor

Prof. Dr. Amira Jabir Hashem ..... Editor

Prof. Dr. Mustafa Tho Al-Faqar Talab ..... Editor

English language correction	Arabic language correction
Prof. Dr. Abbas Hassan Jasim	Prof. Dr. Ali Abbas Al-Aaraji

Electronic Upload

Prof. Dr. Hyder Naji Habash

Mr. Ahmad Ali

Secretary Editor

Dr. Esraa Kareem Muhammad

Ministry of High Education and
Scientific Research
Al-Kufa Univercity
Education College for Girls

ISSN 1993 – 5242

Journal of the College of Education for Girls for Humanities

Scientific Journal Issued by

College of Education for Girls University of Kufa

Editor

Prof. Dr.

Elham Mahmoud Kazem

Editorial Director

Professor Dr.

Mohammad Jawad Noureddine

Address: Rebuplic of Iraq –Najaf –P.O 199

No:33 – 17Th Year :2023

(Editor) Mobile :07804729005
(Editorial Director) Mobile :07801273466
E-mail: Muhammad-Gawad@ yahoo.com

Technical Designing by
Muhammad Al- Khazraji Bureau
07800180450 - 07740175196
Iraq - Najaf

Journal of the College of Education

for Girls for Humanities

No. 33 – 17th year: 2023

First Volume